مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: التحول الديمقراطي في بنغلادش
اسم الكاتب: م.د. ستار جبار علاي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/108
تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 06:32 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

بحوث ودراسات

التحول الديمقراطي في بنغلاديش

المدرس الدكتور
ستار جبار علاّي (*)

المقدمة

مثلت عمليات الدمقرطة أو التحول الديمقراطي الظاهرة العالمية الأهم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين ، قبل ذلك ، كان هناك عدد قليل من النظم الديمقراطية في أمريكا اللاتينية واسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، و بدلا" من ذلك كانت الساحة السياسية مليئة بأشكال مختلفة من نظم الحكم غير الديمقراطية التي تشمل نظما" عسكرية ونظم الحزب الواحد ونظم الدكتاتوريات الفردية الشخصية. وفي منتصف سبعينيات القرن العشرين شهد العالم ما أصبح يعرف بالموجة الثالثة للديمقراطية التي بدأت في البرتغال واسبانيا واليونان منذ العام 1974 ، ثم انتشرت إلى أمريكا اللاتينية وبعض أجزاء آسيا خلال ثمانينيات القرن العشرين ، وامتدت إلى أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي وبعض أجزاء أفريقيا في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي. وكان واضحا" أن الديمقراطية ومؤسساتها قد ترسخت في البلدان أعلاه خلال عقد من انهيار النظم التسلطية فيها. بيد أن هذا المعدل السريع للترسيخ الديمقراطي غير مألوف تاريخيا" ، حتى في ظل ظروف ملائمة. وعادة يتطلب تطوير المؤسسات الديمقراطية وتعزيزها وقتا" وجهدا" كبيرا". فقد ترسخت الديمقراطية في بريطانيا وأمريكا تدريجيا" عبر فترة زمنية طويلة استمرت لعقود. وبعد عقد من الدمقرطة السريعة تباينت آراء الباحثين حول احتمالات وفرص تعزيز الديمقراطية بشكل واسع، فالبعض رأى أن هناك أدلة على استمرارية التقدم الديمقراطي في جميع أنحاء العالم وترسخ الديمقراطية في العديد من الديمقراطيات الجديدة مدركين في نفس الوقت بأنها عملية طويلة وشاقة ومحفوفة بالمخاطر والمشاكل. إلا أن هناك أدلة على حدوث تقهقر واسع للديمقراطية في العديد من البلدان التي مرت في الفترات الأخيرة بعمليات انتقال وتحول ديمقراطي ، حيث إن الديمقراطية لم تتجذر إلا في عدد قليل من هذه البلدان من هنا تفترض هذه الدراسة أن بنغلاديش قد شهدت تحولا" ديمقراطيا" منذ بداية عقد التسعينات، لكنها واجهت العديد من المشاكل

(*)مدرس / مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد

والقضايا التي أدت إلى تراجع هذا التحول ومؤشراته وبروز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في البلاد والتي تركت آثارا" مهمة على مجمل الأوضاع العامة، ومن خلال النقاط الآتية:

أولا": بدايات التحول الديمقراطي في بنغلاديش

بدأ منتصف عقد الثمانينات بحقبة الديمقراطية او التحول الديمقراطي ، ويقصد بها تراجع نظم الحكم السلطوي بكافة اشكالها والوانها لتحل محلها نظم اخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية وعلى الانتخابات النزيهة كوسيلة لتداول السلطة او الوصول اليها وذلك كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور ، وارتبطت بذلك عملية التحول الديمقراطي على مستوى النظم السياسية بفكرة القطب الواحد على مستوى النظام الدولي. وقد اطلق على عملية الانتقال هذه اصطلاح التحول الديمقراطي ، وهي الخبرة التي عرفتها العديد من دول العالم الثالث وشرق اوربا، بحيث يمكن القول ان الديمقراطية قد اصبحت لغة العصر من الناحية السياسية والتي يجب أن يجيدها كل من يريد مواكبة العصر. وتختلف أسباب التخلي عن النظام السلطوي من حالة إلى أخرى ، فقد تكون أسباب التحول الديمقراطي نابعة من داخل المجتمع ذاته ، كما قد تكون الديمقراطية مفروضة على المجتمع من خارجه ، أو يمكن أن ينتج التحول الديمقراطي عن رغبة الدولة المعنية في تلقي المساعدات الخارجية ، حيث تربط الدول المانحة بين درجة التقدم الديمقراطي من ناحية وبين حجم المساعدات من ناحية أخرى، خاصة وان اغلب المعونات الاقتصادية تأتي من الولايات المتحدة وحلفائها(1).

وتنطوي عملية التحول الديمقراطي على انطلاق النظام من وضعية معينة من الناحية السياسية – النظام السلطوي القديم – إلى وضعية أخرى جديدة تنطوي على تدعيم الاتجاهات الديمقراطية من خلال المساومة بين العناصر النشطة والفاعلة من الناحية السياسية ، وتعتبر تهيئة المناخ السياسي الملائم للتحول الديمقراطي من المتطلبات المهمة التي تضمن عدم عودة النظام مرة أخرى إلى الحكم السلطوي ، وتضمن ممارسة المؤسسات الديمقراطية لدورها في حالة الصراعات الاجتماعية أو السياسية. ويشير التحول الديمقراطي أيضا" إلى عملية تفاعل بين النخب والعناصر المناوئة وهي لا تسير وفقا" لخط واحد، فمن الممكن أن يحدث التحول نتيجة لمبادرة من أعلى بواسطة النظام، أو من أسفل بواسطة المعارضة، كما انه يتطلب بعض جوانب التحرر السياسي(2). فالتغير أو التحول هو عملية غير إرادية من حيث كونها تحدث أو لا تحدث ، بل هي قانون عام ورئيس من قوانين الطبيعة والمجتمع المتحرك غير القابل للوقف أو التعطيل. والتغير / التحول يتجه عموما" على المدى الطويل نحو الأفضل ولكنه لا يسير دوما" في خط مستقيم فكثيرا" ما تعترض سبيله منعرجات ويتعرض لانتكاسات بسبب عوامل داخلية وخارجية، وما يميزه في المجتمعات

المعاصرة هو انه يسير بوتائر متسارعة بسبب النمو المضطرد للتقدم العلمي.

ويمكن تصنيف التعاريف المتعلقة بالتحول السياسي إلى مجموعتين: التحول السياسي كسلوك والتحول السياسي كأسلوب. وترى المجموعة الأولى أن التحول السياسي يقضي بالانتقال من وضع إلى وضع آخر فالتحول السياسي من وجهة نظر محمد عابد الجابري هو انتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر ومن خشونة البداوة إلى رقة الحضارة حسب ابن خلدون وتغير الولاء واستبدال الغطاء الأيديولوجي بآخر. ويعني بالنسبة للبعض الآخر انتقال من وضع غير ديمقراطي الى وضع ديمقراطي. وقد ورد في معجم العبارات السياسية على انه الرغبة نحو التحول التدريجي إلى الديمقراطية، وانه حسب هنتغتون (تحول من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية)، كما ينظر البعض الآخر إلى المفهوم على انه عملية تقضي بإعادة النظر في المبادئ ومراجعة القيم السياسية السائدة بسبب عدم صلاحيتها أو مواكبتها لروح ومتطلبات العصر والتوجه بالمقابل نحو الالتزام بمبادئ وقيم جديدة بديلة.

في حين تركز مجموعة التحول السياسي كاسلوب على الطريقة التي يتم على اساسها احداث التغيير السياسي 0 فالبعض يرى ان التحول السياسي هو عبارة عن ثورة سياسية بيضاء 0 وهو مصطلح يطلق مجازا" على التغيير السياسي والاجتماعي من خلال إحداث انقلاب في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية ، اي دون اراقة الدماء 0 ويرجع السبب في حصول التغيير سلميا" أحيانا" الى استسلام النخبة الحاكمة وتنازلها عن الحكم لصالح قوى سياسية واجتماعية صاعدة بديلة بعد ان تدرك عجزها عن مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع 0 وعد البعض التحول السياسي عبارة عن ثورة سياسية تاتي كرد فعل على التململ والانشقاق والتذمر تقوم بها قوى اجتماعية داخلية 0 (3)

يتضح مما تقدم ان التحول او الانتقال السياسي يعني في جوهره التبديل الجذري لهياكل وبنى اجتماعية وسياسية قائمة 0 وتنطوي العملية على إجراء قدر كبير من التغييرات في النظام السياسي ، كان يحدث تغيير في القيادة السياسية ، يليه تغيير في ممارسة السلطة ومن ثم في التوجهات السياسية العامة التي تؤدي الى تغييرات هيكلية وبنيوية تؤثر على مخرجات النظام السياسي. وفي ضوء ما تقدم يمكن القول إجمالا" بان هناك جملة من المؤشرات الدالة على وجود تحول ديمقراطي من عدمه ، وتعد بمثابة الحد الادنى للديمقراطية في مفهومها العام 0 وهذه المؤشرات هي التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات وما تضمنه من حق المشاركة السياسية وما تعنيه من حق المواطنين بدون تمييز في الاشتراك بعملية صنع القرارات الملزمين بها ، وبمراقبة سلوك الحاكم ، ويتم ذلك من خلال مجالس نيابية منتخبة في ظل تعددية حزبية وحرية راي واستقلال السلطة القضائية 0

وتعد الانتخابات البرلمانية اداة هامة في تحقيق التحول الديمقراطي او انجاز التغيير السياسي على نحوسلمي،او على الاقل هي وسيلة للتجديد السياسي وحسم الصراعات سلميا.وكونها اداة للتحول السياسي السلمي فان ذلك يثير عددا من القضايا،اولها السياق الذي يتم فيه هذا التحول والذي يتمثل في تراث الدولة التسلطية وبنية السلطة وتركيبة التوازنات السياسية ،ثم الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية او باختصار البنى التقليدية وما يتصل بها من ثقافة،ومدى تاثير هذا السياق على عملية التحول او بالدقة على الممارسة الديمقراطية بما فيها الانتخابات. فالانتخابات تضمن حسم التناقضات القائمة في المجتمع،وتقاسم السيطرة على القرارات السياسية بين القوى المتباينة،ومحاسبة شاغلي السلطة عندما يتجاهلون مصالح القوى التي يعبرون عنها.ومعنى ذلك توافر مبدأ تكافؤ الفرص للقوى السياسية التي تخوض الانتخابات من جانب ووجود هيئة ناخبة تتسم بقدر كبير من المرونة من جانب آخر(4). وفي بنغلاديش نجد ان التحول الديمقراطي قد بدا بتجربة الانتخابات العامة التي جرت في شطري باكستان في 7كانون الاول1970عندما توجه ثلاثة وخمسون مليون باكستاني الى صناديق الاقتراع لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية،وكان هناك25حزبا سياسيا في المنافسة،ابرزها حزب الشعب الباكستاني بزعامة ذوالفقار علي بوتو في باكستان الغربية وحزب رابطة عوامي بزعامة الشيخ مجيب الرحمن*في باكستان الشرقية(بنغلاديش لاحقا).وقد جاءت نتيجة الانتخابات العامة لتعكس حقيقة الواقع السياسي في البلاد،حيث فاز حزب الشعب في باكستان الغربيةب180مقعدا من اصل143مقعدا مخصصة لها في الجمعية الوطنية،بينما فازت رابطة عوامي ب167مقعدا من اصل169مقعدا مخصصة لباكستان الشرقية. الا ان المحادثات بين الاطراف الفائزة في الانتخابات تعثرت،وفي24اذار1971اعلن كبير مفاوضي مجيب الرحمن بانه ليس هناك مزيد من المفاوضات، وغادر يحي خان وذوالفقار علي بوتو دكا الى راوالبندي،وفي مساءيوم25اذار1971بدء تدخل الجيش في باكستان الشرقية،وادت الحملة العسكرية الى هزيمة الجيش الباكستاني على يد القوات الهندية وقيام دولة بنغلاديش .(5)

وبانفصال باكستان الشرقية وقيام دولة بنغلاديش،تكون باكستان قد اعطت اسوا مثل فيما تنتهجه سياسة الاصرار على التسلط بدكتاتورية عسكرية وحرمان الشعب من بعض الحقوق الديمقراطية والطبيعية.

شكلت حكومة مؤقتة في الدولة الجديدة في دكا واصبح القاضي ابوسيد جودري رئيسا للبلاد والشيخ مجيب الرحمن رئيسا للوزراء بالرغم من استمرار سجنه في باكستان حتى مطلع العام 1972.وقد قامت الحكومة بالعديد من الخطوات المهمة ابرزها:-

1-اقرار دستور جديد للبلاد.

كانت اولى خطوات الدولة الجديدة هي اقرار دستورللبلاد،وهذا ما بدا به الشيخ مجيب الرحمن الذي تمتع بشعبية واسعة الى جانب كونه رئيسا للحكومة،وفي تشرين الثاني1972،اقر الدستور الجديد الذي اقام نظاما برلمانيا يتمتع فيه رئيس الوزراء بسلطة واسعة ورئيس الجمهورية بسلطات محدودة،كما تضمن استقلال السلطة القضائية،وسلطة تشريعية بمجلس واحد يضم300عضوا، كما تبنى الدستور مبادىء رابطة عوامي الاربعة الوطنية والعلمانية والاشتراكية والديمقراطية،كمبادىء اساسية لسياسة الدولة.

2-اجراء انتخابات عامة في البلاد 0

اجريت اول انتخابات برلمانية بموجب دستور 1972 في اذار 1973 حيث احرزت رابطة عوامي الاغلبية فيها 0 فلم يكن هناك حزب سياسي يستطيع ان يجاري او يتحدى الرابطة في سعة قاعدتها او عضويتها او قوتها التنظيمية في عموم البلاد 0 (6)

3-اصلاح الاوضاع العامة في البلاد 0

فقد بدأت الحكومة معتمدة على خبراء الخدمة المدنية واعضاء رابطة عوامي في بناء الدولة الجديدة ، وتركزت الجهود على الاغاثة واعادة التوطين واعادة الاعمار اقتصاديا" واجتماعيا" ، الا ان الظروف الاقتصادية بقيت مضطربة 0 وفي كانون الاول 1974 قرر الشيخ مجيب الرحمن اتخاذ اجراءات قوية 0 وبعد اعلان حالة الطوارىء استخدم الشيخ مجيب الرحمن الاغلبية البرلمانية التي يتمتع بها لتعديل الدستور والحد من قوة السلطة التشريعية والقضائية وزيادة سلطاته وليقيم نظام الحزب الواحد بقيادة رابطة عوامي التي كان كل اعضاء البرلمان منها(7). وبالرغم من بعض التحسن في الوضع الاقتصادي خلال النصف الاول من العام 1975 الا ان تطبيق وعود الاصلاحات السياسية كان بطيئا" وتزايدت الانتقادات لسياسات الحكومة وشخص رئيسها 0 وفي 15 اب 1975 اطاح انقلاب عسكري بالشيخ مجيب الرحمن الذي اغتيل وعائلته على يد مجموعة من ضباط الجيش البنغلاديشي ، وشكلت حكومة جديدة برئاسة كاند كارمشتاق(8). وكان الانقلاب العسكري مؤشرا" لنهاية اول تجربة ديمقراطية في تاريخ بنغلاديش ، وقيام حكم العسكر الذي استمر نحو 16 عاما" 0 لقد استمر نشاط المعارضة وتزايدت ضغوطها ، حيث اضطر الجنرال حسين محمد ارشاد الذي استولى على السلطة بانقلاب عسكري في العام 1982 على الاستقالة في 6 كانو الاول 1990 بعد انتفاضة شعبية ، وتولى رئيس القضاة شهاب الدين منصب الرئاسة لغرض تنظيم اجراء انتخابات عامة في البلاد ، وكان التطور الاهم في هذه المرحلة توصل حزب رابطة عوامي والحزب الوطني البنغلاديشي لاتفاق لالغاء النظام الرئاسي واعادة النظام البرلماني واجري استفتاء لهذا الغرض في 15 ايلول 1991 0

أجريت الانتخابات العامة في 17 شباط 1991 ، ومثلت اول تحول ديمقراطي في البلاد وادت الى فوز الحزب الوطني البنغلاديشي بـ 140 مقعدا" من

مجموع مقاعد البرلمان البالغة 300 مقعد ولم يستطع الحزب تشكيل الحكومة منفردا" وتحرك الحزب نحو حزب الجماعة الإسلامية الذي حصل على 18 مقعدا". وحصلت رابطة عوامي على 84 مقعدا" (زيدت فيما بعد الى 88 مقعدا" نتيجة اعادة الاقتراع في 21 دائرة انتخابية) 0 وحل حزب الشعب الذي اسسه الرئيس السابق حسين محمد ارشاد بالمرتبة الثالثة وحصل على 35 مقعدا" 0 وتلبية لرغبة شعبية في اقامة برلمان يتمتع بسيادة حقيقية عادت بنغلاديش رسميا" في 6 اب 1991 الى الديمقراطية البرلمانية بعد 16 عاما" من الحكم الرئاسي والدكتاتورية العسكرية. أدت البيجوم خالدة ضياء زعيمة الحزب الوطني البنغلاديشي اليمين الدستورية في 19 ايلول 1991 ،كاول امراة ترأس الوزارة في تاريخ البلاد ، وشرعت في التصدي للازمات المتراكمة ، مثل احتواء النمو السكاني ومحاربة الفقر وتنمية الزراعة لتحقيق الاكتفاء الغذائي وتطوير الاحتياجات الاساسية ، ومواصلة الاصلاح الاقتصادي وتنشيط الاقتصاد ، وفق اولويات اقتصادية تم الاتفاق عليها مع الدول المانحة للمساعدات ، والتي تعتمد عليها البلاد وتصل الى ملياري دولار سنويا" ، خصوصا" البنك الدولي وتمكنت من تحقيق بعض الانجازات الملموسة حيث خفضت الضرائب بالنسبة لملايين صغار الفلاحين ، والغاء ديونهم تجاه الدولة ، والتوسع في التشغيل الحكومي وتحقيق معدل نمو اقتصادي بلغ 5% ، واستقطاب الاستثمارات الخارجية ، وتقليص معدلات التضخم. الا ان الحكومة واجهت تحديات صعبة وازمات متعددة من جانب احزاب المعارضة ، حدت من طموحاتها في تنفيذ برنامجها الانتخابي ، لغياب جو الاستقرار والهدوء السياسي0(9). فقد تازم الوضع السياسي بعد مقاطعة نواب المعارضة لاعمال البرلمان لعدة اشهر ، مما ادى الى اضطراب العملية التشريعية في البلاد ، وزيادة في التصعيد قدم هؤلاء النواب استقالة جماعية من البرلمان في 28 كانون الاول 1994 0 وحددت المعارضة مطالبها بحل البرلمان وتعيين رئيس وزراء مؤقت ومجلس من المستشارين المحايدين ، ولتحقيق هذه المطالب بدأت المعارضة حملة احتجاج وعدم تعاون واضرابا" عاما" ، الى جانب تعطيل حركة النقل والمواصلات ، مما اصاب الانشطة التجارية والصناعية بالشلل في عموم البلاد0(10)

كان ابرز انجازات حكومة البيجوم خالدة ضياء هو اقرار لائحة حكومة تصريف الاعمال في 26 اذار 1996 (التعديل الثالث عشر للدستور) وتضمنت قيام رئيس القضاة المتقاعد او اقدم القضاة بمهام رئيس الحكومة المؤقتة وفي غضون 15 يوما" من حل البرلمان 0 وتولي مسؤولية اجراء انتخابات حرة ونزيهة والاستمرار حتى انجاز الانتخابات واختيار الحكومة الجديدة 0 وفي 30 اذار 1996 تولت حكومة تصريف الاعمال برئاسة رئيس القضاة السابق حبيب الرحمن مهام منصبها 0(11). اجريت الانتخابات العامة في 12 حزيران 1996 ، واسفرت عن فوز

حزب رابطة عوامي بزعامة الشيخة حسينة واجد بـ146 مقعدا" مقابل 116 مقعدا" للحزب الوطني البتغلاديشي بزعامة البيجوم خالدة ضياء وحصل حزب الشعب على 32 مقعدا" وفي 23 حزيران 1996 انتقلت السلطة سلميا" من الحزب الوطني البنغلاديشي الى حزب رابطة عوامي حيث ادت الشيخة حسينة اليمين الدستورية رئيسة" للوزراء مدعومة من حزب الشعب 0(12). سعت الشيخة حسينة الى معالجة الاوضاع الداخلية المتدهورة، وبدأت ذلك بتوقيع اتفاق 2كانون الاول1997مع زعيم متمردي كاكما(chakma)لاعادة السلام في مناطق وادي شيتا غونج وهي المشكلة التي بقيت دون حل لاكثر من 20عاما،وراح ضحيتها نحو20الف من الجنود والمدنيين واجبرت الالاف على النزوح الى الهند. الا ان الاتفاق واجه معارضة من عدة احزاب سياسية، كان في مقدمتها حزب الشعب الذي انسحب من الحكومة في اذار1998،احتجاجا على الاتفاق وانضم الى صفوف المعارضة،لكن هذا التحرك لم يضعف الحكومة بعد ان فازالحزب الحاكم بعدد من المقاعد في الانتخابات التكميلية مما اعاد الاغلبية للحكومة وحزبها،كما نشط الحزب الوطني البنغلاديشي في حملة المعارضة للحكومة والتي اطلقت عليها (حكومة القمع)وسعت لاستمرار تحرك المعارضة حتى اسقاط الحكومة. وفي مواجهة تزايد تحرك المعارضة المناهض للحكومة اقر البرلمان في 12تشرين الثاني1997قرار ادانة(اعمال الارهاب والفوضى من قبل العناصر المسلحة في الحزب الوطني البنغلاديشي).(13)

وبانتهاء مدة ولاية الحكومة،شهدت بنغلاديش انتخابات عامة في تشرين الاول2001،وفيها تمكن الحزب الوطني البنغلاديشي بزعامة البيجوم خالدة ضياء من الفوزبـ199مقعدا من مقاعد البرلمان الـ300مقعد، في حين احرز حزب رابطة عوامي58مقعدا، وبالرغم من ان كافة المراقبين المحليين والدوليين، اقروا بنزاهة الانتخابات وحريتها، الا ان الشيخة حسينة طعنت بها ووصفت نتائجها بالتزوير، وامهلت الحكومة مهلة لالغاء النتائج واعادة الانتخابات، الامر الذي رفضه رئيس لجنة الانتخابات، ومناشدته المعارضة القبول بهذه النتائج لتعزيز العملية الديمقراطية في البلاد وانهاء الازمة السياسية التي تعصف بها. لقد عادت الشيخة حسينة الى توظيف الية (عدم التعاون) البرلماني ، من خلال سياسة المقاطعة ، منذ منتصف العام 2003 واتهام الحكومة بالفساد والرشوة وعدم الكفاءة والقمع والدعوة الى عدد من الاضرابات العامة ، سواء احتجاجا" على ارتفاع معدلات الجريمة في البلاد وتدهور الامن والنظام العام وسرقات البنوك في مناطق متفرقة من البلاد ، وممارسة الارهاب واغتيال الخصوم السياسيين او احتجاجا" على رفع اسعار الوقود والكهرباء والسلع الاساسية ، كجزء من برنامج اصلاح اقتصادي للتاهل للحصول على معونات من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي 0 وخصوصا"

البنك الدولي الذي طالب ببيع 220 مشروعا" حكوميا" تعمل في مجال المنسوجات والورق والاغذية وذلك لتوفير اموال حكومية لمشروعات التنمية والحد من الفقر ، عوضا" عن استمرار نزيف الخسائر للشركات المملوكة للدولة والذي يصل الى 51 مليون دولار سنويا" 0(14)

الى جانب ما تقدم جاءت اقالة رئيس الجمهورية بدر الدجى جودري من منصبه في حزيران 2002 بعد قرار من البرلمان ليزيد من تدهور الاوضاع العامة ، فقد انتخب الرئيس بدر الدجى في اواخر العام 2001 من قبل المجمع الانتخابي الذي هيمن عليه اعضاء البرلمان من الحزب الوطني البنغلاديشي ، واتهم الرئيس من قبل التحالف الحاكم بعدم اظهار الاحترام المطلوب تجاه ذكرى الحاكم العسكري السابق لبنغلاديش الجنرال ضياء الرحمن (1975-1981) عندما احتفل الحزب الحاكم بالذكرى الحادية والعشرن لاغتياله يوم 30 ايار 2002. وردت المعارضة بزعامة حزب رابطة عوامي على ذلك بان الطريقة التي اجبر بها الرئيس على الاستقالة غير دستورية ولا أخلاقية 0 (15). لقد تميزت هذه المرحلة بتصاعد حدة التوتر وتزايد حالات الإضراب العام،الذي امتد من العاصمة دكا الى العديد من المدن الكبيرة والصغيرة،وكان ابرز هذه الإضرابات الذي نظمه حزب رابطة عوامي في شباط 2005احتجاجا على اغتيال وزير المالية السابق واحد اكبر زعماء الحزب شاه كيبريا في 27كانون الثاني2005،واتهم الحزب التحالف الحاكم بالوقوف وراء عملية الاغتيال الذي تم بهجوم بقنبلة على احد المؤتمرات الجماهيرية للحزب المعارض وأسفر عن مقتل خمسة أشخاص بينهم الوزير السابق وإصابة أكثر من عشرين آخرين(16). كما نظم تحالف المعارضة المؤلف من 14حزبا سياسيا بقيادة رابطة عوامي مظاهرة احتجاج على الحكومة ودعوها للاستقالة في تشرين الثاني2005،واتهموها بالمساهمة في بروز الإسلاميين المتشددين في البلاد،الا ان الحكومة رفضت التهمة وأكدت انها تبذل ما بوسعها لقمع المتطرفين الإسلاميين(17). ولم يتغير الوضع كثيرا في العام 2006،فقد استمرت مظاهرات واضرابات المعارضة المطالبة باجراء اصلاحات على النظام الانتخابي،وعزل رئيس لجنة الانتخابات أماية عزيز ونوابه،كما طالب المحتجون بتغيير اسلوب عمل الادارات المؤقتة لضمان انتخابات حرة ونزيهة. وحتى نهاية العام استمرت المعارضة في تنظيم المسيرات والاضرابات العامة المطالبة بتطبيق الاصلاحات الانتخابية والمطالبة باصلاح قانون الانتخابات واقالة مفوض لجنة الانتخابات الحالية 0 الى جانب اتهام المعارضة للحكومة بالفساد والقمع(18). والواقع ان كل ماتقدم ، هو واقع للتحول الديمقراطي في بنغلاديش منذ بدايته ، ومايرافق هذا التحول من دور واضح للمعارضة السياسية ولهذا نجد ان هذا سيطرح اهمية المعوقات التي تقف في طريق انجاز التحول الديمقراطي في البلاد ، وهذا ما سنتناوله في النقطة التالية0

ثانيا" – معوقات التحول الديمقراطي في بنغلاديش 0

تميز الادبيات العامة للدمقرطة بين عمليات التحول الديمقراطي من جانب والترسيخ الديمقراطي من جانب اخر ، فحدوث التحول الديمقراطي امر ، واستمرار وتعزيز الديمقراطية امر اخر تماما" 0 ويمكن القول ان الديمقراطية قد ترسخت في بلد ما عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الاساسيين حقيقة ان العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في النظام السياسي 0 اي يمكن القول ان الديمقراطية قد تعززت عندما يسعى الافراد والجماعات لتحقيق مصالحهم استنادا" الى قواعد وترتيبات مؤسسية تعطي للافراد والجماعات امكانية السيطرة على عملية اتخاذ القرارات ووضع السياسة العامة عبر التنافس الانتخابي 0 (19). وعند بحث التحول الديمقراطي في بنغلاديش ، نجد ان النظام السياسي يتسم بحالة من عدم الاستقرار السياسي انعكست بتاثيراتها السلبية على مسار التطور الديمقراطي في البلاد، وبصفة عامة يمكن القول بان عملية التحول الديمقراطي في بنغلاديش تواجه العديد من المعوقات التي تمثل تهديدا" للنضج الديمقراطي وعائقا" كبيرا" امام تطور الديمقراطية وابرزها :-

1-طبيعة الظروف التي رافقت قيام الدولة 0

فقد شهدت بنغلاديش ومنذ ان كانت شطرا" من باكستان العديد من الثورات ، وهذا ما يؤكده الشيخ مجيب الرحمن بقوله :- حاولنا ان (نقنع الحكم في باكستان بظرورة الاستقلال الذاتي لكل من جناحي الدولة الاسلامية في باكستان ، لقد ناضلنا وكانت لنا ثورات عارمة سنة 1948 وسنة 1952 وسنة 1954 وسنة 1956 وسنة 1962 وسنة 1966 وسنة 1969 وسنة 1970). ويضيف (لم نكن نريد التعجيل بالانفصال 000 كنا نريد حقنا في الحرية والتنمية ، واظهر شعبي ارادته في انتخابات حرة ، وكان يجب ان اصبح حاكم باكستان كلها بمقتضى الشرعية. وتظاهر يحيى خان بانه يتفاوض معنا على حل لازمة دستورية لم نعرف لها سببا" الا انهم لم يستطيعو قبول ارادة الشعب ، ومن جانبي فانني لم اكن اريد ان اصبح حاكما" لباكستان كلها 000 كان املي ان افعل شيئا" لشعبي هنا وان اخدمه واضع ثقته بي في مكانها، بينما نحن نتفاوض وضعوا العراقيل بعد العراقيل وكانوا يحشدون قوات الجيش الباكستاني 000 دعوت شعبي الى المقاطعة 000 ظلوا يراوغون حتى ليلة 25 مارس (اذار) 000 ونزل الجيش الى الشوارع بمدافعه ودباباته وبدأت المذبحة) 0(20). الا ان حكم مجيب الرحمن وحزبه استخدم نفس الممارسات التي سبق وان استخدمتها النخبة الباكستانية وادينت بها،فحكمه السلطوي وممارسات اتباعه لم تكن مؤثرة وخادعة، فحكم مجيب الرحمن كان حكم طوارىء ، لدرجة انه عدل الدستور في 25 كانون الثاني 1975 ليستبدل

النظام البرلماني بنظام رئاسي يتلائم مع طموحاته ، كما حل كل الاحزاب السياسية 0(21). لقد فشلت الاغلبية البرلمانية التي تمتع بها حزب رابطة عوامي في البرلمان وهيمنته على الحياة السياسية في تحقيق توقعات الشعب عامة ، والحقيقة ان هذه الاغلبية جعلت فشل الحكومة اكثر اضطرابا" مما هي عليه في موقفها في البرلمان والحياة السياسية باكملها ، الى جانب ذلك نجد ان الفشل في ادارة الحياة السياسية والاقتصادية كان من الاسباب المهمة لانقلاب 15 اب 1975 الذي فسح المجال واسعا" امام الحكم العسكري0(22). كما ان المعارضة لم تجد لها مكان في البرلمان خلال هذه المرحلة ولهذا لجأت الى العمل السري ووجدت في العنف واستخدام السلاح منفذا" لها ويكفي ان نشير هنا الى وجود اكثر من 100 الف قطعة سلاح في يد قطاع واسع من الشباب مما زاد من مشاكل الحكومة وبقيت العديد من المشاكل المهمة بدون حل 0 (23)

2-الدور البارز للمؤسسة العسكرية في البلاد0

فاعلان استقلال بنغلاديش تم عبر راديو شيتا غونج من قبل الرائد ضياء الرحمن في ليلة 25 اذار 1971 وضباط ورجال اغاثة شرق باكستان اصبحوا نواة قوات (موكيتي باهيني) والتي شكلت من قبل حكومة بنغلاديش في المنفى 0 والضباط الاربعة الكبار في اغاثة شرق باكستان اصبحوا قادة قطاعات مهمة ، وقوات موكيتي نفسها دربت من قبل فرق التدريب في الجيش الهندي ، وتاريخها يؤكد دون شك دورها المهم في تحرير بتغلاديش. وعشية تحرير البلاد تحولت هذه القوات الى الجيش النظامي لبنغلاديش واحتل قادتها المناصب المهمة في الجيش 0 لقد ترك هذا التطور تاثيرا" واضحا" في مسيرة البلاد، حيث ترسخت في ذهن هؤلاء القادة فكرة المحررين وحراس الدولة. وقادت تطورات 1972 -1975 الى تزايد السخط بين قطاعات واسعة من النخبة السياسية والقوات المسلحة ضد الشيخ مجيب الرحمن 0 ومع تدهور الاوضاع العامة استقال الجنرال عثماني قائد قوات (موكيتي باهيني) خلال حرب التحرير من رابطة عوامي 0 (24). وكان من نتيجة انقلاب 15 اب 1975 ، واغتيال الشيخ مجيب الرحمن ، ان قتل قادة الانقلاب قادة رابطة عوامي الاربعة الكبار وهم تاج الدين احمد وسيد نزار الاسلام وقمر الزمان ومنصور علي ، وهذا ما ترك البلاد بدون قيادة سياسية مدنية وما يمكن ان يؤمن قيادة ذات درجة من الشرعية وهذا من جعل من الجيش في صدارة الساحة السياسية لاكثر من 15 عاما" 0(25). لقد ادت الانقلابات العسكرية المتعاقبة الى بروز رئيس اركان الجيش الجنرال ضياء الرحمن ، الذي حظي بدعم الجيش ، وأمر بتشكيل حكومة مدنية برئاسة رئيس القضاة سايم الذي اعلن حل البرلمان واعدا" بإجراء انتخابات مبكرة في العام 1977، وأعلن الأحكام العرفية. وفي 30 أيار 1981 اغتيل الجنرال ضياء الرحمن من قبل عناصر

مناوئة في الجيش وتولى نائب الرئيس القاضي عبد الستار منصب الرئاسة 0 وأعلن حالة الطوارئ مجددا" ودعا الى انتخاب رئيس جديد في غضون ستة اشهر 0 وقد فاز القاضي عبد الستار في هذه الانتخابات بوصفه مرشح الحزب الوطني البنغلاديشي الا ان الجيش تولى السلطة مجددا" بانقلاب ابيض بقيادة رئيس الأركان الجنرال حسين محمد ارشاد الذي أعلن الأحكام العرفية واستمر حكمه حتى 6 كانون الأول 1990 عندما قدم استقالته لتتشكل حكومة 27 شباط 1991 0(26)

3- دور الاحزاب السياسية.

فانتصار رابطة عوامي في انتخابات العام 1970،وجه مسيرة الاحداث التي قادت الى قيام بنغلاديش،لكن سياسيي الرابطة او معارضيهم لم يتطوروا الى (ذهنية المعارضة) التي تنشر الاحزاب السياسية في البلاد،وكان هناك فشل مريع في القيادة منذبدأ تشكيل الدولة وبما جعل من المستحيل باي شكل اقامة حكم ديمقراطي.(27). واليوم لاتزال الحياة السياسية في بنغلاديش،ذات طابع شخصي وتدور حول ثلاث شخصيات هي الشيخة حسينة واجد ابنة مجيب الرحمن والبيجوم خالدة ضياء ارملة الجنرال ضياء الرحمن والرئيس السابق حسين محمد ارشاد.وكل من الاحزاب الثلاثة يتحدد في اطار شخصية سياسية اوعائلة.وجميعها تستند وتعمل على ايديولوجية وبرنامج لم يطور اي شكل من الديمقراطية داخل الحزب.(28). وبالرغم من التعددية الحزبية،وتواجد اكثر من100حزب سياسي،فان الصراع ينحصر في الحزبين الرئيسين في البلاد.وان دوران السلطة يتم بين المرأتين اللدودتين.ومما يزيد منتفاقم الازمة ان الخيار الثالث يتمثل في امرأةجديدة هي زوجة الرئيس الاسبق حسين محمد ارشاد وحزبها دون ادراك واستعداد للقبول بقواعد اللعبة الديمقراطية،والعلاقة بين الحكومة والمعارضة واتاحة الفرصة للاخيرة للمشاركة بايجابية وفعالية،وبما يعزز هذه الديمقراطية الوليدة .

4- الفساد وتاثيراته السلبية.

يمكن تعريف لفساد بانه سؤ استغلال السلطة والنفوذ المستمدة من المنصب او من العلاقات من اجل عدم الاذعان لمبدأ المحافظة على الحدود بين المؤسسات ،الذي ينص على ان العلاقات الشخصية او العائلية لاينبغي ان تلعب اي دورفي القرارات الاقتصادية التي يتخذها الموظفون المعنيون في القطاع الخاص او الحكومة،ويعتقد ان نشأة الفساد ترتبط بالتحديث الاجتماعي والاقتصادي السريع الذي يغير من القيم الاساسية للمجتمع وبالتالي فان الفساد في المجتمع الحديث لاينتج عن انحراف في السلوك،لكن الصراع بين القواعد والقيم الحديثة والتقليدية يفتح الباب للافراد للاتيان بافعال لايمكن تبريرها باي من تلك القواعد.(29). وفي بنغلاديش يبقى الفساد القضية الاهم،فليس من قبيل الاطراء الشديد ان نرى الرئيس السابق حسين محمد ارشاد وعدد من الوزراء يحالون في جرائم متنوعة من الفساد.فالزعماء في كل

الاحزاب لايزالون يتحركون في دائرة اهتمامات شخصية ومحدودة،ولهذا لم تلتزم التزاما كاملا ببناء الأمة. ان هناك حاجة الى شفافية اكبر في التعاملات الاقتصادية من قبل الدولة والمجتمع بدأ بالحكومة والبرلمان والوزراء وأعضاء البرلمان-كلا من الحزب الحاكم والمعارضة- يجب أن يدركوا أهمية المحاسبة والاستجواب أمام الشعب عموما. لم تكن هذه الحالة هي النهاية،فبعد انتهاء انتخابات 2001،اتهمت الشيخة حسينة من قبل الحكومة بنهب 126 مليون دولار من أموال الدولة في اثناء توليها مهام منصبها وتتعلق التهمتان بتمويل صفقة طائرات عسكرية وسؤ استخدام المال العام في مجال الصادرات ،وشملت قضايا الفساد عددا من الوزراء البارزين في حكومتها .وفسرت الشيخة ذلك بأنه انتقام سياسي الهدف منه قمع المعارضة وصرف أنظار الرأي العام عن المشاكل الحقيقية.(30). ويأتي تصنيف منظمة الشفافية الدولية لبنغلاديش بأنها أكثر بلدان العالم فسادا،ليزيد من مخاوف المستثمرين الأجانب ويجعلهم يتجنبون الاستثمار فيها،في الوقت الذي تستمر فيه الحكومة في سياسة خصخصة بعض الصناعات والشركات التي تمتلكها الدولة.(31)

5- تأثير الأوضاع الاقتصادية.

هناك علاقة طردية بين ترسيخ دعائم الاستقرار السياسي والسلم الاهلي من ناحية،ودفع عجلة الاقتصاد والتنمية من ناحية اخرى.وتبدو خصوصية ذلك بالنسبة لبنغلاديش ،وهو بلد محدود الموارد والثروات،كثيف السكان الى حد ما،40%من سكانه يعيشون تحت خط الفقر ،وتبلغ نسبة الامية 70% تحتل الزراعة مكانة محورية،وتفتقر الى الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على دفع عجلة الاقتصاد.وتاتي الكوارث الطبيعية لتزيد من مشكلات البلاد،فضلا"عن المخاطر التي تتهدد السلام الاجتماعي بسبب غياب التوصل الى تسوية مع القبائل الانفصالية المتمردة في جنوب شرق البلاد منذ العام1972،والتي تقودها منظمة(شانتي باهيتي)والتي تشن حربا مسلحة،اسفرت عن مقتل مايزيد على2500 قتيل وترغب في طرد ما يزيد عن 800 الف مواطن مسلم وبوذي من منطقة هضاب شيتا غونج 0 لقد سعت الحكومات المتعاقبة الى دفع عجلة الاقتصاد ، فقد تحركت حكومة الشيخة حسينة واجد (1996 – 2001) نحو الدخول في تجمعات اقتصادية ، مثل التجمع الاقتصادي لجنوب اسيا المعروف باسم رابطة جنوب اسيا للتعاون الاقليمي (SAARC) ، فضلا" عن ارتفاع الاستثمارات الأمريكية في البلاد عام 2000 لتصل الى 700 مليون دولار ، نتيجة لإتاحة الحكومة فرص الاستثمار الأجنبي في قطاعي النفط والغاز أمام الشركات الأجنبية 0(32). وتحركت بنغلاديش بسرعة كبيرة في عملية التحرير الاقتصادي ' وكان لها تقدم تحسد عليه ، الا انه من الضروري تطوير اتفاق وطني بين الاحزاب في الحكومة والمعارضة على بعض القضايا الاساسية مثل قضايا التنمية والتاكيد على ان

صياغة السياسة وصنع القرار هي دوافع ومبررات ليس لاعتبارات خدمة المصالح لفئة قليلة بل لمصلحة الشعب عموما" وتجاوز اهم المشاكل وهي الفقر حيث ينهمك اغلبية الشعب في صراع من اجل البقاء ، مما يجعلهم غير قادرين على الاهتمام بالتعليم او التنمية الاقتصادية0(33)

6- دور القوى والمؤسسات الدولية.

ادت تطورات الاحداث التي اعقبت انتخابات العام 1970واعمال العنف التي مارسها الجيش في باكستان الشرقية الى هجرة ما لايقل عن6ملايين بنغالي الى الهند،وقد دلت هجرة هذا العدد الضخم الى الهند بالذات على مدى التقارب الذي يجمع بين البنغاليين في باكستان والهند. وفي مواجهة محاولات بعض الفئات اليمينية احراج حكومة انديرا غاندي والاشارة الى عجزها عن مواجهة هذه الازمة،والخوف من البنغال الهندية حيث تتركز المعارضة اليسارية لها تدخلت الحكومة في حرب 1971.(34). وللحد من ظاهرة المهاجرين من بنغلاديش اعلنت وزارة الداخلية الهندية العام 2003 عن خطة لترحيل اكثر من 20 مليون مهاجر غير قانوني قدموا من بنغلاديش كونهم يشكلون تهديدا للامن الداخلي الهندي،وكانت السلطات الهندية قد بدأت ببناء جدار من الاسلاك على الحدود بين البلدين والتي تمتد لمسافة 1700كم للحيلولة دون تدفق المزيد من المهاجرين غير القانونيين.(35). اما العلاقة مع الولايات المتحدة،فقد واجهت عقبات عديدة،كان في مقدمتها العلاقة الوثيقة بين الولايات المتحدة وباكستان،ولهذا سعت بنغلاديش الى التقرب منها تدريجيا من خلال زيارات المسؤلين في مختلف المراحل،فقد زار الجنرال ضياء الرحمن واشنطن في اب 1980 ، وزارها الجنرال حسين محمد ارشاد لعدة مرات ، وفي العام 1992 من قبل رئيسة الوزراء البيجوم خالدة ضياء وفي العام 1995 زارت السيدة هيلاري كلينتون بنغلاديش ، وتركز السياسة الأمريكية أساسا" على جهود تطوير وتنمية الاقتصاد البنغلاديشي وتقوية مؤسساتها الديمقراطية 0 (36). ان كل ما تقدم لا ينفي الدور الأمريكي في دعم الانقلاب العسكري في بنغلاديش في 15/اب/1975 وتحديدا" المخابرات المركزية الأمريكية وموظفيها في سفارة أمريكا في العاصمة دكا وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد أعدت في الأشهر التي سبقت مؤامرة الاغتيال خطة (للتحول السياسي المستمر) لغرض تطبيقها بعد قياد العسكريين بتسلم السلطة 0 (37). ومنذ العام 1975 ، أصبح الاستمرار بتقديم المساعدات العسكرية الأمريكية الى بنغلاديش مشروطا" باذعان البلاد للاوامر السياسية لصندوق النقد الدولي ، وكانت وزارة الخارجية الأمريكية تعتبر برنامج مساعداتها للنظام العسكري الجديد جزءا" من دعم السياسة الخارجية للنظام العسكري باعتبارها سياسة (واقعية وغير منحازة) وعليه كان ينبغي للولايات المتحدة ان تدعم هذا التوجه (غير المنحاز) وتساعد بنغلاديش في تنميتها

الاقتصادية 0 (38). واخذ اتحاد البنوك الدائنة يشرف على الإيرادات العامة لبنغلاديش،ولم تقتصر العملية على فرض إجراءات التقشف المالي والنقدي فحسب ،وانما شملت ايضا قيام المانحين بالإشراف المباشر على توظيف الأموال وتحديد اسبقيات الحكومة التنموية. وأدت سياسات المؤسسات الدولية الى إغراق البلاد بالفائض من الحبوب الأمريكية في برنامج ترعاه وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية(usaid) الأمر الذي ادى الى إفقار الفلاحين وعدم استقرار سوق الحبوب وتدهور الأوضاع العامة.(39)

ثالثا– مستقبل التحول الديقراطي في بنغلاديش.

مع اقتراب نهاية العام2006يكون قد مضى اكثر من ستة عشر عاما" على انتهاء الحكم العسكري وخلال هذه الفترة حدثت العديد من التطورات وسارت عملية التحول الديمقراطي خطوات ولكن ما زال امامها العديد من العقبات التي يجب ان تتغلب عليها حتى لاتتعثر ، بل ان البعض يتخوف من حدوث ردة كاملة عن العملية والعودة الى ما كانت عليه الاوضاع من قبل. وتبرز قضية الاستقرار التي تعد بمثابة الضرورة الاساسية لاستمرار التحولات الديمقراطية وهنا تبرز اهمية دور الحكومة في مواجهة المشاكل المختلفة ومنع احتمالات عودة الانقلابات العسكرية. لقد ابرزت التجربة البنغلاديشية دور واهمية الشارع كطرف رئيس في الصراع السياسي ساهم في التحرك من خلال اليات متعددة مثل التظاهرات والدعوة الى الاضراب العام وغيرها لاسقاط حكم الجنرال حسين محمد ارشاد ومن ثم رحليه واتسمت هذه الحملة بطابع العنف حيث سقط العديد من القتلى والجرحى لتنهي حكم الجنرال ارشاد في 4 كانون الاول 1990 0(40). الا ان التحول الديمقراطي في البلاد شهد حرب ضروسا" دارت رحاها بين (الارملتين) نتيجة حالة العداء المستحكم بينهما ، ونزاع كل منهما على احقية وراثة السلطة ، فمن ناحية نجد ان البيجوم خالدة ضياء ، هي ارملة الرئيس السابق الجنرال ضياء الرحمن الذي اغتيل العام 1981 ، على الجانب الاخر ، فالشيخة حسينة واجد هي ابنة الشيخ مجيب الرحمن مؤسس البلاد ، ورئيسها الاول والذي اغتيل العام 1975 ، وحامت شبهات حول دور محتمل لضياء الرحمن فيه حيث كان يشغل منصب نائب رئيس هيئة الاركان بالقوات المسلحة وقت الانقلاب 0 (41). وبدأ منذ العام 1991 ما بات يعرف في بنغلاديش بـ (لعبة شد الحبال) بين الحكومة والمعارضة ، حيث يسعى طرفا اللعبة الى تفعيل قوته في جذب الطرف الاخر 0 لكي ينزل به الهزيمة الماحقة وقد حددت المعارضة هدفها الرئيس باتجاه جذب القوى المهمة للاطاحة بالحكومة التي تحاول دائما" المراوغة قدر ما يتاح لها من هامش المناورة السياسية ، وعبر سياسة متدرجة ومرحلية سعت المعارضة لاضعاف قوة فعل الحكومة 0 بدءا" من ضرب التاييد البرلماني ، والاستفادة من اجواء الازمة التي تواجه الحكومة ، ولمزيد من تازيم الوضع

السياسي ، يقاطع نواب احزاب المعارضة اعمال البرلمان لعدة اشهر ، بما يعنيه ذلك من اضطراب العملية التشريعية في البلاد ولتحقيق هذا الغرض كثفت المعارضة من حملة الاحتجاج (عدم التعاون) باطلاقها الى اجل غير مسمى ، ووجدت في سلاح الاضراب العام وسيلة ناجعة بهدف تعطيل حركة النقل والمواصلات واصابة الانشطة التجارية والصناعية بشلل مؤثر في شتى انحاء البلاد 0 (42). ان الوضع القائم في بنغلاديش يبرز ان اكثر المشاكل هي عدم القدرة على تطوير مؤسسات تمثيلية متواصلة (قادرة على الاستمرار) والتي يمكن ان توفر الديمقراطية وتحديدا" حكومة مستقرة معتدلة (فتاريخ بنغلاديش السياسي هو تاريخ اسقاط مؤسسات واقامة مؤسسات جديدة لتلائم الحاجات السياسية للنظام ، فالمؤسسات في البلاد تبدو في حالة تغيير دائم وبما يضر بالبناء المؤسسي) 0 (43). الى جانب ما تقدم توجد معارضة قوية تقوي البرلمان في تعامله مع السلطة التنفيذية تحديدا" ، والوزراء والبروقراطية في الادارة الدائمة 0 وفي النظام البرلماني تعد مسؤولية السلطة التنفيذية والمحاسبة في الادارة من اكثر الوسائل قوة في محافظة الحكومة على روابطها ومنعها من ان تصبح استبدادية 0 وفي الجانب الايجابي يمكن القول ان بنغلاديش حققت بعض التقدم في نقاط مهمة ابرزها :- (44)

1-تجربة 1991 في الانتخابات في ظل حكومة محايدة غير حزبية والتي اعادت ثقة الشعب بالانتخابات والحياة السياسية الديمقراطية وفي عملياتها عموما" 0

2-وجود واستمرار ما يشبه الاجماع تقريبا" في الراي لصالح النظام البرلماني والمسؤولية الوزارية امام البرلمان وعلى النقيض من الحكم الرئاسي الدكتاتوري بمساعدة الجيش 0

3-نظام حزبين قوي وواضح مع معارضة قوية ، وكلاهما ضروري جدا" لنجاح النظام البرلماني وتبلوره في بنغلاديش وللمرة الاولى يكون للشعب الخيار بين بديلين واضحين 0

4-رفض الاحكام العرفية وتاكيد ذلك بالتعديل الخامس للدستور ، بمنح العفو لقتلة الشيخ مجيب الرحمن وتاكيد الالتزام بالقانون 0

5-هناك اتفاق وطني واسع حول استقلال القضاء وحرية الصحافة وحقوق الانسان 0

6-انهاء معاناة بنغلاديش من نقص الغذاء منذ الاستقلال وتحقيق الاكتفاء في انتاج الارز والجوت0

واليوم نجد ان مقاطعة احزاب المعارضة للانتخابات وتبادل التهديد والاتهامات بين الحزبيين الرئيسيين يثير التساؤل حول مدى رسوخ العملية الديمقراطية في البلاد وافاقها المستقبلية ، فالتمزق السياسي الحالي وتفاقم حدة الازمة الاقتصادية داخليا" يتيح المجال للعديد من القوى السياسية المعادية بطبيعتها للديمقراطية لاكتساب المزيد من التاييد والدعم الشعبي يساعدها في ذلك الهشاشة الطبيعية

للمؤسسات الدستورية القائمة وغياب تراث ديمقراطي لبنغلاديش 0

وتعد الطبيعة الانتهازية للتحالفات السياسية القائمة احد ابرز جوانب القصور الديمقراطي ببنغلاديش فحزب رابطة عوامي الذي يملك تراثا" طويلا" من العداء للجماعات الإسلامية لم يتردد في التحالف معها للإطاحة بحكم خالدة ضياء ، وبالرغم من فشل الحكومة في تفتيت تحالف المعارضة من الداخل الا ان هناك العديد من الأصوات المعارضة داخل الحزب لتوجهات الشيخة حسينة بالتحالف مع الجماعات الإسلامية والتي ترفض الفلسفة السياسية للرابطة والداعية لتعميق الحس القومي وتعزيز الديمقراطية والعلمانية 0 (45). وهنا تبرز المخاوف من ان يؤدي الانغماس في مزيد من الفوضى السياسية ووصول الأزمة الحالية الى مرحلة اللاعودة ان يصبح الحكم العسكري البديل الوحيد المتاح لاستعادة زمام الأمن والاستقرار السياسي وخاصة في ضوء تجربة البلاد مع الحكم العسكري وقيام العديد من التيارات الدينية بإظهار استعدادها لدعم المؤسسة العسكرية في حالة سيطرتها على الحكم. ومن الواضح ان البرلمان البنغلاديشي والذي سبقه عدة برلمانات تم حل أربعة منها قبل اكتمال مدتها الدستورية والمحددة بخمس سنوات ، ومن الصعوبة إضفاء المشروعية عليه مع استمرار مقاطعة أحزاب المعارضة ويبقى السؤال الآن كيف يمكن الخروج من هذا المأزق السياسي في ضوء عدم رغبة الحكومة والمعارضة في التوصل إلى تسوية حقيقية وغلبة الصراع الشخصي على مصالح الشعب. وإذا كانت انتخابات 2007 تحمل الإجابة على هذا التساؤل فان الأمر المؤكد ان الشعب البنغلاديشي سيلقي باللوم على ساسته إذا تعرضت تجربته الديمقراطية الوليدة للخطر.

الخاتمة

تعد بنغلاديش دولة حديثة النشأة حيث برزت للمجتمع الدولي كدولة مستقلة على اثر انفصالها عن باكستان العام1971،وقد عانت البلاد من سيطرة الجنرالات على مقدرات الحياة السياسية،الا ان موجة الديمقراطية التي اجتاحت العالم في بداية التسعينيات لم تستثن بنغلاديش والتي اجتاحتها ايضا موجة عارمة من المظاهرات الجماهيرية والاضرابات العامة واسعة النطاق مطالبة بعودة الديمقراطية،وتحت ضغط المطالب الشعبية وتهديد الدول المانحة للمعونة والتي تلعب دورا مهما في الاقتصاد البنغلاديشي بضرورة استعادة الديمقراطية واجراء انتخابات حرة ونزيهة في البلاد.استقال الجنرال حسين محمد ارشاد واجريت انتخابات عامة في البلاد كانت بداية التحول الديمقراطي في بنغلاديش.

لقد ابرز التحول الديمقراطي صراعا ممتدا بين الارملتين الشيخة حسينة واجد زعيمة حزب رابطة عوامي (يسار الوسط والاكبر والاقدم تاريخيا) والبيجوم خالدة ضياء زعيمة الحزب الوطني البنغلاديشي،وبمشاركة عدة احزاب سياسية اخرى،ومثلت تجربة الانتخابات انعطافة مهمة للتجربة

الديمقراطية الوليدة في هذا البلد،والتي لاتزال خاضعة للتقلبات السياسيةالناجمة عن عدم احترام الاحزاب السياسية الرئيسة،سواء في السلطة او المعارضة،لقواعد اللعبة السياسية فيما بينها.وعلى الرغم من الاقرار بحقيقة ظاهرة التداول السلمي وانتقال السلطة في ضوء ماتقرره صناديق الاقتراع وخيارات جمهور الناخبين،مابين الحكومة والمعارضة،فان ذلك لايحجب حقيقة عدم الاستقرار السياسي ومدى تجذر الحكم السلطوي في تربة هذا البلد،واحتدام الازمة السياسية المتولدة عن معركة مكشوفة للصراع على السلطة بين خصمين لهما تاريخ طويل من الخصومة والعداء الشخصي والعائلي،مما دفع البلاد الى دوامة العنف وتهديدات شبح الحرب الاهلية والحكم العسكري الذي يتربص بهذه الديمقراطية الوليدة،وانعكاسات ذلك سلبا على الاداء الاقتصادي وتحقيق التنمية.

وقد ابرز التحول الديمقراطي في بنغلاديش عدة مؤشرات مهمة ابرزها:-

1-الدور البارز للمعارضةالسياسية والتي نقلت الصراع من اروقة البرلمان الى شوارع وطرقات العاصمة دكا،وسعي المعارضة بكل الوسائل لاسقاط الحكومة.

2-الاثر السلبي الذي تركته تحركات المعارضة على الاقتصاد البنغلاديشي حيث كلفته اكثر من 33مليار دولار،اي 60%من ايرادات صادراتها السنوية.

3-اتفاق الحكومة والمعارضة على تولي حكومة مؤقته برئاسة رئيس القضاة او اقدم القضاة في البلاد لغرض انجاز اجراء الانتخابات العامة.

4- تاثير الخلاف المستمر بين الحكومة والمعارضة على مسيرة التطور الديمقراطي في البلاد،وبالشكل الذي يشكل تهديدا للتجربة الديمقراطية،وبما يطرح امكانية بروز بدائل جديدة ابرزها المؤسسة العسكرية التي تعد من ابرز المؤسسات التي تولت حكم البلاد.

المصادر

1- اكرم بدر الدين.اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق آسيا.في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محررين) .التحولات الديمقراطية في آسيا.مركز الدراسات الاسيوية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.1999.ص1-2.

2- المصدر نفسه.ص3.

3- جفال عمر.المفهوم الاشتراكي للاصلاح السياسي.ص2. المصدر:-
www.arabrenewal.com\printpage.php?p2p=10266.

4- صلاح سالم زرنوقة(محررا).الانتخابات البرلمانية في دول الجنوب.مركز دراسات وبحوث الدول النامية.كلية الاقتصادوالعلوم السياسية.جامعة القاهرة.1997.ص1-4.

***- ولد في 1920،انضم الى عضوية رابطة عوامي عام 1955،سجن عام 1966واطلق سراحه عام1969،اصبح اول رئيس وزراء لبنغلاديش بعد الانفصال،قتل في انقلاب 15اب 1975 على يد مجموعة من الضباط.وللمزيد انظر:- عبد الوهاب الكيالي.موسوعة السياسة.المؤسسة العربية للدراسات والنشر .بيروت .1986.ص.571**

5- wayne Wilcox.the emergence of Bangladish.amrican interprise institute for public policy research .washington.1973.pp.23-24.

6- george Thomas kurian .encyclopedia of the third world .mansell publishing limited.united kingdom.1978.p.128.

7- brian rajewski(ed).countries of the world.eastword publication development inc.cleveland.1998.p.268.

8- k.m.de silva.the working of democracy in south asia .in v.a.pai panandiker(ed).problems of governance in south asia.konark publishers pvt ltd.new delhi.2000.pp.65-66.

9- subhash c. kashyap.institution of governance;the parliament;the government and the judiciary.in v.a.pai panandiker(ed).op .cit.p.93.
10-السيد عوض عثمان.عودة صراع (المرأتين) وتهديد الديمقراطية في بنغلاديش.صحيفة الخليج الاماراتية. العدد9237. بتاريخ2 ايلول 2004.ص.29
11- subhash c.kashyap.op.cit.p.93.
12-ibid.p.94.
13- ibid.p.94.
14-السيد عوض عثمان.مصدر سبق ذكره.ص.29
15-جريدة الراي الاردنية. العدد11605. بتاريخ2002./6/22
16-جريدةالزمان.العدد2036.بتاريخ2005./2/15
17-جريدة الشرق الاوسط. العدد9857 .بتاريخ2005./11/23
18-معارضة بنغلاديش تصعد حملتها لعزل مسؤولي الانتخابات.ص1.المصدر:
www.aljazeera.net/nr/exeres/4dc6a016-2dff-47a1-b4ba-a8506fcc4.
19- محمد زاهي بشير المغيربي.الديمقراطية والاصلاح السياسي-مراجعة للادبيات.ص12. المصدر:-
www.arabrenewal.com/printpage.php?p2p=9960.
20- نقلا عن محمد حسنين هيكل.احاديث في آسيا.دار المعارف.لبنان.بلا.ص282-.286
21- governance in south asia;acomparative overview.spotlight on regional affairs.vol.xvll.no.11-12.institute of regional studies.islamabad.november-december1998.p
22- k.m.de silva.op.cit.pp.64-66.
23- subhash c.kashyap.op.cit.p.92.
24- k.subrahmanyam.military and governance.in v.a.pai panandiker.op.cit.pp.222-223.
25- ibid.p.224.
26- brian rajewski(ed).op.cit.pp.269--270.
27- k.m.de silva.op.cit.p.64.
28- subhash c.kashyap.op.cit.p.96.
29-مي فريد.الفساد:رؤية نظرية.مجلة السياسة الدولية.العدد143.يناير2001.ص.224
30- السيد عوض عثمان.مصدر سبق ذكره.ص.29
31- جريدة بابل البغدادية. العدد3470. بتاريخ2002./10/6
32- السيد عوض عثمان.دلالات نتائج الانتخابات في بنغلاديش.مجلة السياسة الدولية العدد147. يناير2002. ص.136
33- subhash ckashyap.op.cit.pp.99--100.
34- عبد المنعم المشاط.انعكاسات الحرب الاهلية في باكستان.مجلة السياسة الدولية. العدد26. اكتوبر1971.ص155-.156
35-جريدة بابل البغدادية. العدد3526. بتاريخ2003./1/9
36--263. pp. .op .cit brian rajewski (ed) 264.
37-ميشيل شوسودوفسكي.عولمة الفقر،تاثير اصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين.ترجمة جعفر علي حسين.بيت الحكمة .بغداد.2001.ص.201
38-المصدر نفسه.ص.201
39-المصدر نفسه.ص203-.205
40- السيد عوض عثمان.دلالات نتائج الانتخابات في بنغلاديش.مصدر سبق ذكره.ص.136
41-المصدر نفسه.ص.137
42-السيد عوض عثمان.عودة صراع (المرأتين)وتهديد الديمقراطية في بنغلاديش.مصدر سبق ذكره.ص.29
43- subhash c.kashyap .op .cit .p .95.
44-ibid.pp.100-101.
45-أزمة الديمقراطية في بنغلاديش.مجلة السياسة الدولية. العدد128. ابريل1997. ص184.